



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع مخبر أبحاث البنية الرقمية والذكاء الاصطناعي
وتطبيقاتهما في التحول الرقمي للقطاعات الاقتصادية.

وبالإشتراك مع فرقة بحث متطلبات تطبيق حوكمة الشركات
والتدقيق المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمخبر
الدراسات التطبيقية في العلوم المالية.

وبالإشتراك مع النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي التعليم
العالي - فرع غرداية، ينظمون:

الملتقى الوطني الأول (حضورى وعن بعد) حول: حوكمة مؤسسات التعليم العالي في ظل التحول الرقمي والتشريعات الحديثة.

مداخلة بعنوان:

إنعكاسات تطبيق مبادئ حوكمة المنظمات على إدماج الجامعات
في اقتصاد المعرفة

من إعداد الباحثين :
من خلال المحور رقم:

- ريفي سارة ، أستاذ محاضر ب، جامعة غرداية ، righi.sara@univ-ghardaia.edu.dz
ريفي مروى ، ط. د جامعة غرداية ،

righi.marwa@univ-ghardaia.edu.dz

عزوزة فاطمة الزهراء، أستاذ
محاضر ب، جامعة غرداية
azzouza.fatima-zahra@univ-ghardaia.edu.dz

Abstract : This study aimed to identify the **implications of implementing corporate governance principles** on the integration of universities into the **knowledge economy**. Using a **descriptive analytical approach**, the study reached a set of key results, most notably:

- Without a governance framework that protects **intellectual property** and ensures **financial transparency**, innovation remains "trapped on shelves." Governance provides the legal environment necessary for the **commercialization of patents** and the establishment of **university spin-offs**, which represent the core of the knowledge economy.
- Adopting standards of **merit, accountability, and fairness** in evaluating academic performance motivates distinguished researchers and prevents **brain drain**. The knowledge economy is built on stable and motivated minds rather than physical infrastructure. Governance is the catalyst that transforms the university professor from a "clerical employee" into a "**knowledge entrepreneur**" who contributes effectively to national

ملخص هدفت هذه الدراسة الى التعرف
على إنعكاسات تطبيق مبادئ حوكمة
المنظمات على محاولة إدماج الجامعات
في إقتصاد المعرفة، استعملنا المنهج
الوصفي، توصلت الدراسة الى مجموعة من
النتائج أهمها:

- بدون إطار حوكمة يحمي الملكية الفكرية
ويضمن الشفافية المالية، يظل الابتكار حبيس
الرفوف، فالحوكمة هي التي توفر "البيئة
القانونية" التي تسمح بتسويق براءات الاختراع
لبناء الشركات الناشئة...

1. مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولاً جذرياً في كل القطاعات و الاقتصادي خاصة، حيث انتقل الثقل من الموارد المادية والتقليدية إلى المعرفة باعتبارها الرأسمال الحقيقي والرافد الأساسي للتنمية المستدامة. في ظل إقتصاد المعرفة، لم تعد المؤسسات مجرد وحدات إنتاجية، بل أصبحت كيانات تعتمد على الابتكار، والبحث العلمي، والتدفق الحر للمعلومات لضمان تنافسيتها وبقائها. وفي قلب هذا التحول العالمي، تبرز الجامعات ليس فقط كدور للعلم والتعليم، بل كمؤسسات محورية منتجة للمعرفة وكمحرك رئيسي لعمليات الابتكار. ومع ذلك، فإن نجاح الجامعات في لعب هذا الدور الريادي والاندماج بفعالية في نسيج إقتصاد المعرفة لا يتوقف فقط على ما تملكه من عقول أو ميزانيات، بل يرتبط بشكل جوهري بنمط الإدارة المتبع داخلها؛ من هنا، فرضت حوكمة المنظمات نفسها كإطار تنظيمي وفلسفة إدارية تهدف إلى تعزيز الشفافية، والمساءلة، والمشاركة في صنع القرار. إن تطبيق مبادئ الحوكمة في الوسط الجامعي لم يعد ترفاً إدارياً، بل أصبح ضرورة حتمية لترميم الهياكل التنظيمية وتوجيهها نحو مخرجات تتواءم مع متطلبات السوق الذكي.

بناءً على ما سبق، نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي إنعكاسات تطبيق مبادئ حوكمة المنظمات على إندماج الجامعات في إقتصاد المعرفة؟

وتتفرع الإشكالية الرئيسية الى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- 1- ماهو مفهوم حوكمة المنظمات
- 2- ماهي ماهية إقتصاد المعرفة
- 3- كيف ينعكس تطبيق مبادئ حوكمة المنظمات على إندماج الجامعات في إقتصاد المعرفة

فرضية الدراسة:

إن تطبيق مبادئ حوكمة المنظمات ينعكس إيجابياً على إندماج الجامعات في إقتصاد المعرفة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مبادئ الحوكمة
- تسليط الضوء على إقتصاد المعرفة
- التعرف على إنعكاسات تطبيق مبادئ حوكمة المنظمات على محاولة إندماج الجامعات في إقتصاد المعرفة

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي .

2. حوكمة المنظمات

سنتطرق الى تعريف وخصائص وأهداف حوكمة المنظمات و أبعاد مبادئ تطبيقها ومرتكزاتها.

1.2 تعريف حوكمة المنظمات

حوكمة المنظمات تهدف إلى تنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح في المؤسسة، فهي بذلك تمثل ثلاث توجهات رئيسية، أولا التوجه الضيق الذي يركز على ضرورة عمل الحوكمة لصالح المساهمين من خلال تخفيض تكلفة رأس المال، و ثانيا التوجه الأوسع الذي يركز على ضرورة تحسين أداء المؤسسة باعتبارها مركز خلق الثروة، أما أخيرا التوجه الشامل الذي يضيف مسؤوليات أخرى لحوكمة المؤسسات كالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، أخلاقيات الأعمال¹.

هي: مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المؤسسة لتعظيم ربحية هذه الأخيرة وقيمتها على المدى الطويل².

هي مجموعة من الأسس الممارسات التي تضمن الحقوق و الواجبات لكافة المتعاملين و ذوي العلاقة مع المنظمة مثل : مجلس الإدارة و المساهمين و الدائنين ، البنوك و الموردين....الخ و تظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة والتي تحكم إتخاذ أي قرار قد يؤثر على مصلحة الشركة او المساهمين بها ، وهي الإطار المحدد الذي يحتوي على مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات والإدارة في المنظمة و يحدد الحقوق والواجبات و المسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها و يحمي و يعزز مصالح الأطراف المرتبطة بها³.

إن مفهوم حوكمة الشركات معني بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك عن طريق الإلتزام بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية⁴.

¹ غضبان حسام الدين ، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص: تسيير منظمات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2014 ، ص 5 .

² محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري،الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2009، ص 18

³ دليل إسترشادي لقواعد حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية ، حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية ، إتحاد هيئة الأوراق المالية العربية ، دبي الإمارات العربية المتحدة ، يوليو 2017 ، ص 10 .

⁴ عيد بن حامد الشمري ، حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية ،

الواقع ..الطموح ، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق ،

حوكمة المؤسسات هي: أسلوب تسيير يهدف إلى التأكد من حسن إدارة المؤسسات بشكل يحافظ على حقوق و مصالح الأطراف الآخذة فيها ⁵.

الحوكمة⁶: هي الترجمة المختصرة التي راجت لمصطلح "Corporate Governance"، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اُتفق عليها، فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"، وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل تعريف عن وجهة النظر التي يتبناها صاحبه:

- تعرّف مؤسسة التمويل الدولية "IFC" الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها".
- تعرّفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".

2-2 أهداف حوكمة المنظمات⁷:

- لحكومة المنظمات مجموعة من الأهداف نذكر منها :
- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها
 - تقويم أداء الإدارة العليا و تعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها
 - زيادة ثقة المستثمرين في اسواق المال
 - الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة
 - تحقيق العدالة و الشفافية و محاربة الفساد
 - مراعاة مصالح الأطراف الاخرى و ضرورة التواصل معهم
 - وضع الانظمة الكفيلة بتجنب و تقليل الغش و تضارب المصالح و التصرفات غير المقبولا ماديا او إداريا و أخلاقيا
 - وضع أنظمة يتم بموجبها إدارة المنظمة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل من الحقوق و المسؤوليات فيما بين مجلس الإدارة و المساهمين

3-2 متركزات حوكمة المنظمات⁸: تعتمد حوكمة المنظمات على ثلاث متركزات أساسية .

دور حوكمة الشركات في الإصلاحات الاقتصادية ، 15/16 تشرين الأول ، ص 1 .

⁵ غضبان حسام الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

⁶ مير أحمد، السنارة، دار عكاشة، الجزائر، 2023، ص 126.

⁷ ديالا جميل الرزي ، مدى إمكانية تطبيق نظام حوكمة الشركات الاقتصادية و المالية و حاجتها للأنظمة و القوانين ، دراسة حالة الشركات المدرجة في فلسطين للأوراق المالية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2013/2013 ، ص 34.

⁸ رياض عيشوش و اخرون ، حوكمة تكنولوجيا المعلومات: ميزة إستراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة ، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري جامعة بسكرة أيام 6/7 ماي 2012 ، ص 6 .

- **السلوك الأخلاقي:** أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمنشأة والشفافية عند عرض المعلومات المالية.
- **تفعيل دور أصحاب المصالح** مثل الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة والأطراف الأخرى المرتبطة بالمنشأة
- **إدارة المخاطر**

4-3 أبعاد حوكمة المنظمات ⁹ :

- لحوكمة المنظمات مجموعة من الأبعاد نذكر منها :
- **البعد الرقابي:** يتمثل في الآليات التي تنظم سير العمل في المؤسسة، سواء الداخلية كمجلس الإدارة، اللوائح...، أو الخارجية كمكاتب المراجعة الخارجية، مفتشية العمل....
 - **البعد الأخلاقي:** يتمثل في الالتزام بأخلاقيات العمل كالنزاهة، الشفافية..
 - **البعد الاستراتيجي:** يتمثل في وضع الخطط التي تشجع الإبداع من أجل خلق القيمة للمساهمين أو المؤسسة ككل.
 - **البعد الإفصاحي:** وهذا من خلال إتاحة جميع المعلومات لمن يحتاجها في الوقت المحدد و الدقة المطلوبة

5-2 خصائص نموذج الحوكمة الجيد :

- من أهم الخصائص التي تتصف بها الحوكمة الجيدة هي ¹⁰ :
- **الإنضباط:** الإنضباط الذاتي والالتزام بالقوانين
 - **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث
 - **الاستقلالية:** تشمل استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة
 - **المساءلة:** إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة
 - **العدالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة
 - **المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة
 - **المسؤولية المجتمعية:** النظر إلى الشركة كمواطن جديد.
- و يمكن عرض خصائص الحوكمة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (01) : يوضح خصائص نموذج الحوكمة الجيدة

⁹ غضبان حسام الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .
¹⁰ جميل حسن النجار و اخرون ، قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين" مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث كانون الثاني 2016 ، ص 18 .



المصدر : الخضيرى ، 2015 ، ص 215.

6-2 مبادئ حوكمة المنظمات¹¹ :

أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OECD بالتعاون مع مجموعة العشرين G20 المبادئ الجديدة الخاصة بحوكمة الشركات عام 2015 وتشمل 5 مبادئ أساسية وهي :

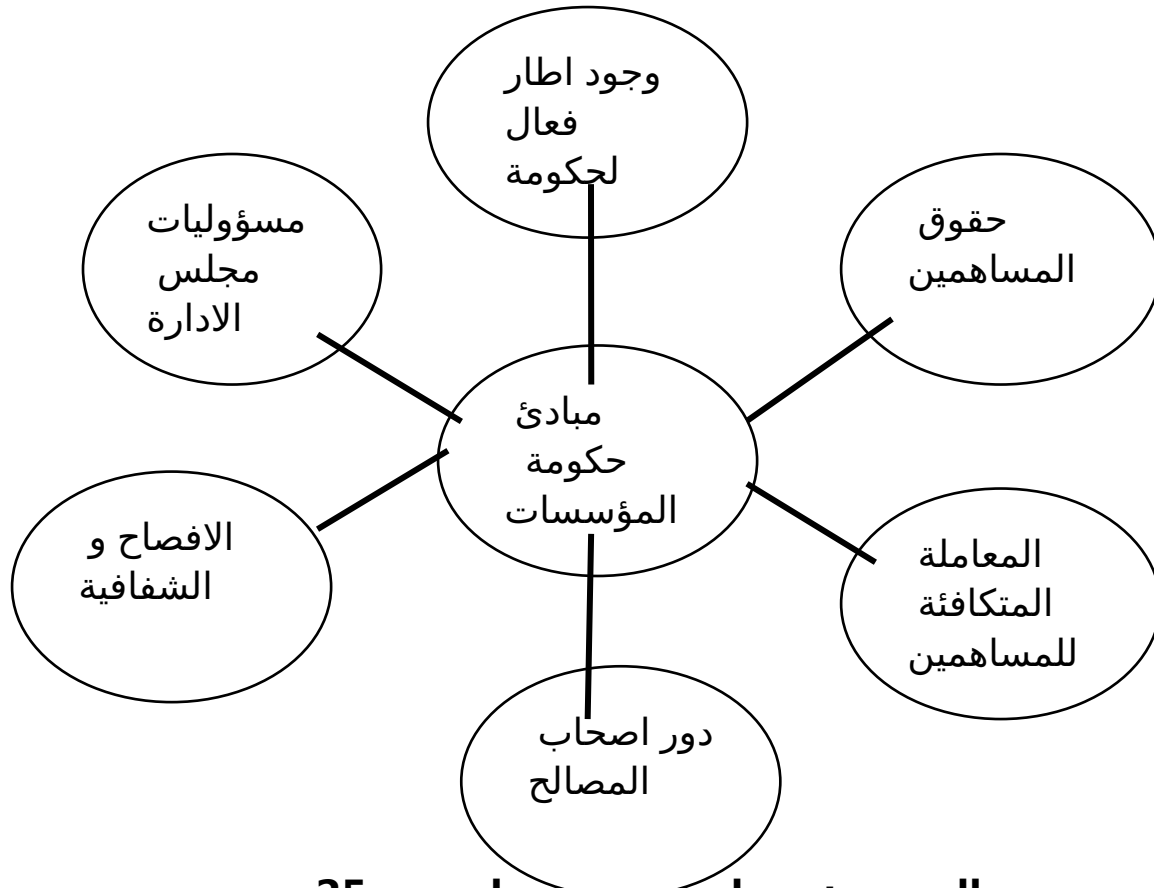
- **ضمان وجود إطار عام و فعال لحوكمة الشركات :** يجب أن يتضمن إطار حوكمة المنظمات كلا من تعزيز شفافية الاسواق و كفاءتها ، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون ، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات بين السلطات الاشرافية و التنظيمية والتنفيذية المختلفة .
- **حفظ حقوق المساهمين :** نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح مراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة .
- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين :** تعني المساواة بين حملة الاسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية و التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية و كذلك حمايتهم من اية عملية إستحواذ او دمج مشكوك او الاتجار في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين .
- **دور أصحاب المصالح في اساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمنظمة :** و تشمل إحترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق ، وكذلك اليات مشاركتهم الفعالة في

¹¹ عبد الناصر ابراهيم نور و اخرون ، مدى تأثير الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن ، دراسة تحليلية لأراء مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية ، 2014 ، ص 11 .

الرقابة على الشركة ، ويقصد باصحاب المصالح البنوك والعاملين و حملة السندات والموردين والعملاء .

- **الإفصاح و الشفافية :** تتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين واصحاب المصالح في الوقت المناسب بدون تأخير .
 - **مسؤوليات مجلس الإدارة :** تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الاساسية ، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية .
- ويمكن تلخيص مبادئ حوكمة المنظمات في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02) : يوضح مبادئ الحوكمة



المصدر : حسام الدين عضبان، ص 25 .

7-2 **فوائد تطبيق قواعد حوكمة المنظمات في المنظمات** ¹² :

¹² دليل إسترشادي لقواعد حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

- ✓ رفع الكفاءة الإقتصادية للمنظمة و تعزيز أدائها من خلال الإستخدام الأمثل للموارد و تخفيض التكاليف ووضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المنظمة و سبل تحقيقها .
- ✓ الإنفتاح على الأسواق المالية العالمية و جذب قاعدة عريضة من المستثمرين (بالأخص المستثمرين الأجانب) لتمويل المشاريع التوسعية
- ✓ زيادة المستثمرين في المنظمات التي تطبق قواعد الحوكمة لضمان حماية حقوقهم ولذلك نجد أن المستثمرين في المنظمات التي تطبق قواعد الحوكمة ، قد يقوموا بالتفكير جيدا قبل بيع أسهمهم في تلك المنظمات حتى عندما تتعرض للآزمات .
- ✓ تخفيض المخاطر والحد من الفساد في المنظمات من خلال وجود قواعد حسن الإدارة و المحاسبة والإفصاح و الشفافية و تعزيز الرقابة و الإدارة فيها .

3- اقتصاد المعرفة

سنسلط الضوء على تعريف وركائز وأهمية ومؤشرات اقتصاد المعرفة وأسس

1.3 تعريف إقتصاد المعرفة : قبل التطرق الى تعريف إقتصاد المعرفة سنتطرق الى تعريف إدارة المعرفة

تعريف إدارة المعرفة :

يمكن تعريف إدارة المعرفة على أنها «عمليات منهجية، أو مجموعة ممارسات تستخدمها المؤسسات في تحديد، تسجيل، تخزين، إنشاء، تأوين، تمثيل، توزيع المعارف لأغراض الاستخدام، التوعية والتعلم في سائر أجزاء المؤسسة. وترتبط بـإدارة المعارف عادة بأهداف المؤسسة، ويقصد بها إحراز نتائج محددة مثل الأسرار المشتركة، أو الأداء المحسن، أو الميزة التنافسية أو بلوغ مستويات ابتكار أعلى¹³ .

تعريف إقتصاد المعرفة :

عرفت المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي اقتصاد المعرفة انه الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيل الثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة وفي ظل هذا الاقتصاد فإن الاقتصاديات يعتمد نموها بشكل كبير على

¹³ قرين ربيع ، منهجيات قياس إدارة المعرفة في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، ص 8

المدخلات المعرفية كمصدر للقيمة المضافة للنظام الاقتصادي، وينعكس ذلك في تغير قواعد التنافس على مستوى الأفراد، المنظمات والاقتصاديات¹⁴.

هو الإقتصاد الذي يقوم على فهم جديد لدور المعرفة من حيث توظيفها، إستخداماتها، إبداعها وإبتكارها بالإعتماد على راس المال البشري بهدف تحسين نوعية الحياة في كافة المجالات، أي أن إقتصاد المعرفة هو نظام يمثل فيه العلم القوة الرئيسية لتكوين الثروة وتقدم المجتمع¹⁵ الإقتصاد المبني على المعرفة¹⁶: مرحلة متطورة من إقتصاد المعرفة، ينبع أساسا من إدراك مكانة المعرفة و التكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية، أي أنه يعتمد على تطبيق أساليب إقتصاد المعرفة وقواعده في مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في إطار مجتمع المعرفة.

2-3 ركائز إزدهار إقتصاد المعرفة في أي دولة¹⁷: هناك أربع ركائز أساسية لإزدهار إقتصاد المعرفة

- نظام إقتصادي ومؤسساتي قوي
- نظام تعليمي سليم
- بنية تحتية معلوماتية
- نظام للإبتكار

3-3 أهمية إقتصاد المعرفة¹⁸:

- المعرفة العلمية والعملية بالذات والتي يتضمنها إقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حاليا لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها.
- الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال إستخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها إقتصاد المعرفة.
- الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات والعوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول الأفراد التي ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

¹⁴ رياض عيشوش و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6.

¹⁵ سعدان شبايكي و آخرون، **واقع و آفاق إقتصاد المعرفة في الجزائر**، مجلة جديد الإقتصاد العدد رقم 09، ديسمبر 2014، ص 39.

¹⁶ بوقمقوم محمد و آخرون، **الليات الإنتقال إلى إقتصاد المعرفة**، قراءة في مؤشر المعرفة العربي 2016 حالة الجزائر، أبحاث إقتصادية وإدارية العدد الثاني والعشرون ديسمبر 2017، ص 112.

¹⁷ صغير عبد الصمد، **واقع مؤشرات إقتصاد المعرفة في الجزائر**، المعيار مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، العدد 03، جوان 2011، ص 295.

¹⁸ مقيص صبري و آخرون، **واقع إقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر**، مجلة الباحث الإقتصادي، الترقيم الدولي الموحد 2335-1748، الإيداع القانوني 1612/2013، ص 212.

- الإسهام في توفير مناصب عمل خصوصا في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها إقتصاد المعرفة ، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة ، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة ، بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات و القدرات العلمية و العملية المتخصصة عالية المستوى.
- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الإقتصادية ، وبما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة وبذلك يتم تحقيق الإستمرارية فيتطور الإقتصاد و ينمو بسرعة واضحة
- الإسهام في توفير الأسس المهمة والضرورية للتحفيز على التوسع في الإستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي
- التخفيف من قيد الموارد التقليدية و بالذات الطبيعية منها ، و إضافة إستخدامات جديدة للموارد المعروفة - و تحسين الموجود منها و بذلك ضمان إستمرار التوسع في النشاطات الإقتصادية و تطويرها و نموها بدون محددات .

4-3 مؤشرات إقتصاد المعرفة ¹⁹:

يشمل إقتصاد المعرفة على مجموعة مهمة من المؤشرات والتي يمكن من خلالها الدخول الى هذا الإقتصاد ويمكن تصنيف مؤشرات المعرفة وفقا لأربع فئات وهي :

4-1 مؤشرات العلم و التكنولوجيا : و يتضمن ما يلي :

4-1-1 الأبحاث و التطوير : تعتبر من بين المؤشرات الأساسية

لاقتصاد المعرفة ، حيث تخضع لعملية جمع منظمة و معيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية و مقارنات دولية ، و تتصل هذه البيانات بدعم بلد معين للبحث و التطوير .

4-1-2 إحصائيات براءات الإختراع : براءات الاختراع هو حق

احتكار مؤقت ، تمنحه الحكومة الى المخترع مقابل نشر إختراعه لمدة زمنية محدودة وفق شروط معينة .

4-1-3 المنشورات العلمية : لها أهمية كبيرة و داعمة للاقتصاد

المعرفي من حيث إزدياد الاوراق البحثية و المنشورات العلمية دليل عاى غسستيعاب العاملين في هذا المجال الى الدور الذي يلعبه نشر الوعي العلمي و الثقافي في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية .

4-1-4 ميزان المدفوعات التكنولوجي : يتيح تسجيل الاموال

المتعلقة بالملكية الفكرية و يشمل شراء و بيع التكنولوجيا غير المجسدة ، ومنها حقوق الملكية و التراخيص والمساعدات الفنية ، كما يشمل المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات

¹⁹ صغير عبد الصمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 286 ، 294 .

الادارية و هو لا يتدخل في التبادلات التكنولوجية التي لا يكون فيها مدفوعات .

2-4 المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية : تعتبر هذه المؤشرات مهمة جدا و لها مصادر رئيسية .

1-2-4 التعليم و التدريب : له اهمية كبيرة يؤثر على ثورة التكنولوجيا و المعرفة ، من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة و بالتالي زيادة الانتاجية .

2-2-4 مخزون راس المال البشري : هو المورد الاستراتيجي في العملية الانتاجية ، اي المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من قبل اي مؤسسة اخرى غير التي يعمل بها و قد طورت ثلاث مقاربات لتقدير مخزون راس المال البشري .

الاولى : تركز على قياس مستوى تدريب السكان و مدى قدراتهم و قابليتهم الفكرية .

الثانية : تقوم على قياس مهارات الراشدين مباشرة .

الثالثة : تركز على تخدييات الفروقات التي تميز عائدات الراشدين التي تبدو مرتبطة بخصائص فردية خاصة ، و على تقدير القيمة التجارية لهذه الخصائص .

3-2-4 الاستثمار في راس المال البشري : يمكن تقسيم الاستثمار في راس المال البشري من خلال الاجراءات المالية للاستثمار التي تركز على عدة جوانب من بينها النفقات العامة الاجمالية للتعليم ، التي من خلالها يتم تخصيص المبالغ التي يتم رصدها من قبل الدولة لتطوير عملية التدريس .

4-2-4 مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال : هي مجموعة من الانشطة تسهل تجهيز المعلومات و ارسالها و عرضها بالوسائل الإلكترونية .

4-5 أسس إقتصاد المعرفة²⁰

الابتكار (البحث والتطوير):

يُعتبر الابتكار الشريان الأساسي لتكوين المادة الرمادية لاقتصاد المعرفة، هذه المادة تسمى بالمعرفة، فالابتكار يتضح بالمعرفة التي توصله إلى مرحلة البحث والتطوير، ليُنتج معرفة جديدة تساهم في تحقيق وتنوع التقنية والتكنولوجيا، فالابتكار نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية، حاضنات ومسرعات الأعمال، المنصات الرقمية، مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار، وغيرها من المؤسسات والهيئات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

²⁰ مير أحمد، مرجع سبق ذكره 125.

التعليم: لا يمكن تخيل حدوث ظاهرة خلق المعرفة وإنتاجها ومعالجتها واستخدامها دون التركيز على التعليم، فهذا الأخير يعتبر من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الدول أن توفر اليد العاملة الماهرة والكفاءة والإبداعية، هذا المورد البشري يُصطلح عليه في لغة اقتصاد المعرفة برأس المال البشري، الذي ينبغي له أن يكون قادراً على إنتاج المعرفة وتطويرها، واستعمالها في صناعة التفوق الريادة والتنوع الاقتصادي للدول، كما ينبغي على الدول والكيانات التركيز على رأس المال البشري من خلال التطور والتدريب والتكوين المستمر.

البنية التحتية: وهي الأرضية الخصبة التي ينمو فيها اقتصاد المعرفة، والتي تُبنى أساساً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ تسهل نشر المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي. وتحفز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية الجودة.

الحوكمة: تعني النظام، أي وجود نُظُم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقوّمات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية.

4- الجامعة

4-1 تعريف الجامعة تعرف بأنها مؤسسة للتكوين لا تحدد أهدافها وإتجاهاتها من جانب واحد ومن داخل جهازها بل تتلقى أهدافها من مجتمعها الذي تقوم على أسسه والذي يعطيها وحدة حياة ومعنى ووجود، كما عرفت بأنها مؤسسة إجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته ²¹.

4-2 أهداف الجامعة

يرى المختصون أن للجامعة ثلاثة أهداف تتلخص فيما يأتي ²²:

أهداف معرفية: تتمحور حول المعرفة وشيوعها.

أهداف اقتصادية: تكمن في تطوير اقتصاد المجتمع وتلبية احتياجاته من الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من خبراته، للتغلب على مشكلات الاقتصاد وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

أهداف اجتماعية: تقود لإستقرار المجتمع وتنميته والتغلب على مشكلاته وقضاياها الإجتماعية وهي ²³:

²¹ سلاطينة بلقاسم و آخرون ، العلاقة التكاملية بين الجامعة و المجتمع و مسألة التنمية الإجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 35/34 ، مارس 2014 ، ص 13 .

²² الوظيفة الثالثة للجامعات ، وزارة التعليم العالي ، وكالة الوزارة للتخطيط واملعلومات ، الإدارة العامة للتخطيط ، المملكة السعودية ، 2014/1435 ، ص 16 .

²³ سلاطينة بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 .

- تعليم وتكوين طلبة قادرين على تنمية وتطور المجتمع في جميع المجالات وعلى وجه الخصوص المجالات التعليمية والإقتصادية والذي ينصب فيه الإهتمام بمهارات الخريجين وكفاءتهم بما يتماشى وأهداف التنمية الإجتماعية ، وذلك من خلال أداء الجامعة اعداد الباحثين عن طريق برامج الدراسات العليا ، اي يقوم البعض بمهام البحث و التدريس و البعض يقوم بمهام البحث والعمل في مؤسسات أخرى
- 5 تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب و طبيعة تغير المهن
- 6 ربط الجامعة بالمؤسسات الإنتاجية ربطاً متبادلاً
- 7 تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الإجتماعية مثل مكافحة الادمان، ونشر الوعي الصحي، وغيرها.
- 8 الربط بين نوعية الأبحاث ومشاكل المجتمع المحلي
- 9 . تفسير نتائج الأبحاث ونشرها لفائدة أفراد المجتمع منها
- 10 . تنمية العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والمحيط المحلي خاصة

5- انعكاسات وأثر مبادئ الحوكمة على اندماج الجامعة في اقتصاد المعرفة

إن لتطبيق مبادئ حوكمة المنظمات آثار وانعكسات على اندماج الجامعة في اقتصاد المعرفة نوضحها في الجدولين المواليين

الجدول رقم (01) : يوضح انعكاسات مبادئ الحوكمة على اندماج الجامعة في اقتصاد المعرفة

مبادئ الحوكمة حسب OECD	الأثر في اقتصاد المعرفة (الهدف الاستراتيجي)	الانعكاس على الجامعة (كإجراء تنظيمي)
1-ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات	سرعة الاستجابة لتحولات التكنولوجيا والابتكار العالمي.	مراجعة التشريعات الجامعية لتصبح أكثر مرونة واستقلالية بعيداً عن المركزية.
2-حفظ حقوق المساهمين	تحفيز "إنتاج المعرفة" وتحويلها إلى أصول تجارية مدرة للربح.	حماية حقوق الباحثين والطلاب (المساهمين الفكري) في براءات الاختراع والابتكارات.
3-المعاملة المتساوية	جذب واستبقاء "رأس المال البشري" المبدع	اعتماد معايير النزاهة في الترقية العلمية ومنح التمويل البحثي

مبادئ الحوكمة حسب OECD	الأثر في اقتصاد المعرفة (الهدف الاستراتيجي)	الانعكاس على الجامعة (كإجراء تنظيمي)
لجميع	ومنع هجرة الأدمغة.	للجميع.
4- دور أصحاب المصالح	ضمان "ملاءمة المخرجات"؛ أي إنتاج خريجين وأبحاث تطلبها السوق الفعلية.	إشراك الشركات الصناعية، الخريجين، والمجتمع المحلي في رسم السياسات.
5- الإفصاح والشفافية	بناء "سمعة مؤسسية" دولية تجذب الشراكات والتمويل الخارجي.	نشر تقارير دورية عن جودة البحث العلمي، الميزانيات، ونسب التوظيف.
6- مسؤوليات مجلس الإدارة	قيادة التحول الرقمي وتحويل الجامعة إلى "حاضنة أعمال" ومنتجة للثروة.	تحول دور مجلس الجامعة من "تسيير إداري" إلى "تخطيط استراتيجي ريادي".

المصدر: من إعداد الباحثات

الجدول رقم (02): يوضح أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الجامعية على التحول نحو اقتصاد المعرفة

مبدأ الحوكمة (OECD)	مؤشر النجاح (تحويل المعرفة لثروة)	الأثر على بيئة اقتصاد المعرفة
1- إطار فعال للحوكمة	انخفاض الزمن المستغرق لتحويل "الفكرة البحثية" إلى "منتج" في السوق.	تعزيز الاستقلالية الجامعية، مما يسمح بسرعة اتخاذ القرار في تمويل المشاريع البحثية ذات القيمة الاقتصادية العالية.
2- حفظ حقوق المساهمين	زيادة عدد براءات الاختراع المسجلة والمباعة للقطاع الصناعي.	حماية الملكية الفكرية للباحثين والطلاب، مما يحول براءات الاختراع إلى أصول مالية قابلة للتداول.
3- المعاملة المتساوية	ترافع معدلات "هجرة الأدمغة" واستقطاب كفاءات دولية للعمل بالجامعة.	خلق بيئة تنافسية عادلة تعتمد على الجدارة العلمية، مما يضمن بقاء العقول المبدعة داخل المنظومة الوطنية.
4- دور أصحاب	ارتفاع نسبة التمويل الذاتي للجامعة من	بناء شراكات استراتيجية مع الشركات والصناعة، مما يضمن أن تكون الأبحاث

مبدأ الحوكمة (OECD)	مؤشر النجاح (تحويل المعرفة لثروة)	الأثر على بيئة اقتصاد المعرفة
المصالح	العقود الصناعية والخدمات الاستشارية.	"تطبيقية" وليست "نظرية" فقط.
5-الإفصاح والشفافية	ارتفاع معدلات توظيف الخريجين في وظائف "عالية المهارة".	تقليل "فجوة التوقعات" بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق عبر نشر تقارير أداء دورية وشفافة.
6-مسؤوليات مجلس الإدارة	إنشاء "حاضنات أعمال" وشركات جامعية ناشئة	تحول الإدارة من "تسيير روتيني" إلى "قيادة ريادية" قادرة على إدارة المخاطر في المشاريع الابتكارية.

المصدر من إعداد الباحثات

من خلال الجدول السابق نلاحظ مجموعة من الملاحظات أهمها:

إن تطبيق مبادئ (OECD) يحول المعرفة من "قيمة معنوية" حبيسة الرفوف إلى "أصل رأسمالي" قابل للاستثمار. فيدون الشفافية وحماية الحقوق، يظل الإنتاج العلمي مجرد مجهود فردي لا يرقى ليكون محركاً اقتصادياً.

أن الحوكمة تضمن توجيه الموارد المالية نحو البحث والتطوير بدلاً من المصاريف الإدارية الاستهلاكية. وبذلك تصبح الجامعة قادرة على دخول التصنيفات العالمية التي تعتمد بشكل كبير على "معايير الحوكمة" و"الأثر الاقتصادي للبحث العلمي".

إن الحوكمة في بيئة اقتصاد المعرفة لا تستهدف "الآلات" بل تستهدف "العقول". إنها الآلية التي تضمن تحويل الأستاذ والباحث من "موظف تقليدي" إلى "رائد أعمال معرفي"، وهو ما يمثل جوهر الاستثمار في المورد البشري، فهي تحول الجامعة من مؤسسة تعليمية تمنح شهادات التخرج فقط إلى مؤسسة إنتاجية تمنح الابتكار

تعمل الحوكمة كجسر ثقة يربط أسوار الجامعة بمصانع القطاع الخاص والعام . وبدون هذا الجسر الذي تبنيه المساءلة والإفصاح، سيظل هناك انفصام بين ما تدرسه الجامعة وما يحتاجه الواقع الاقتصادي، مما يؤدي إلى هدر في الثروة البشرية والمالية.

6- خاتمة:

بناءً على ما تناولناه في هذه الدراسة، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- إن العلاقة بين حوكمة المنظمات والاندماج في اقتصاد المعرفة ليست مجرد علاقة تنظيمية عابرة، بل هي علاقة وجودية تحدد قدرة الجامعات على البقاء والمنافسة في القرن الحادي والعشرين.

- لقد أثبتت الدراسة أن تبني مبادئ الحوكمة وفق معايير (OECD) يمثل المدخل الحقيقي لتحويل الجامعة من كيان أكاديمي معزول إلى فاعل اقتصادي استراتيجي.
- تعمل الحوكمة كإطار يحمي حقوق المبدعين ويحفزهم على تحويل المعرفة الضمنية إلى أصول معرفية قابلة للتسويق.
- نجحت مبادئ الإفصاح والمساءلة في ردم الهوة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي، مما جعل من الجامعة شريكاً موثقاً في مشاريع البحث والتطوير.
- إن اعتماد معايير "الاستحقاق" و"المساءلة" و"العدالة" في تقييم الأداء الأكاديمي يؤدي إلى تحفيز الباحثين المتميزين ومنع هجرة الأدمغة. اقتصاد المعرفة لا يقوم على المباني، بل على العقول المستقرة والمحفزة؛ والحوكمة هي التي تضمن تحويل الأستاذ الجامعي من "موظف إداري" إلى "رائد أعمال معرفي" يسهم في التنمية الوطنية.

أفاق الدراسة:

- ✚ أثر التحول الرقمي على آليات الحوكمة الجامعية.
- ✚ أثر الحوكمة الجامعات على اقتصاد المعرفة.
- ✚ أثر حوكمة الموارد البشرية الجامعية على تحقيق ميزة تنافسية.

7_ قائمة المراجع:

- 1- الوظيفة الثالثة للجامعات ، وزارة التعليم العالي ، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات ، الإدارة العامة للتخطيط، المملكة السعودية ، 2014/1435.
- 2- بوقمقوم محمد وآخرون ، **البيات الإنتقال الى إقتصاد المعرفة** ، قراءة في مؤشر المعرفة العربي 2016 حالة الجزائر ، أبحاث إقتصادية وإدارية العدد الثاني والعشرون ديسمبر 2017.
- 3- جميل حسن النجار وآخرون ، **قياس أثر الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"** مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث كانون الثاني 2016
- 4- دليل إسترشادي لقواعد حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية ، **حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية** ، إتحاد هيئة الأوراق المالية العربية ، دبي الإمارات العربية المتحدة ، يوليو 2017 .
- 5- ديالا جميل الرزي ، **مدى إمكانية تطبيق نظام حوكمة الشركات الاقتصادية و المالية و حاجتها للأنظمة و القوانين ، دراسة حالة الشركات المدرجة في فلسطين للأوراق المالية** ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2013/2013.
- 6- رياض عيشوش وآخرون ، **حوكمة تكنولوجيا المعلومات: ميزة إستراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة** ، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري جامعة بسكرة أيام 6/7 ماي 2012.
- 7- سعدان شبايكي وآخرون ، **واقع وافاق إقتصاد المعرفة في الجزائر** ، مجلة جديد الاقتصاد العدد رقم 09 ، ديسمبر 2014،

- 8** سلاطينية بلقاسم و اخرون ، العلاقة التكاملية بين الجامعة و المجتمع و مسألة التنمية الإجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 35/34 ، مارس 2014.
- 9** صغير عبد الصمد ، **واقع مؤشرات إقتصاد المعرفة في الجزائر** ، المعيار مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر ، العدد 03، جوان 2011.
- 10** قرين ربيع ، **منهجيات قياس إدارة المعرفة في الوطن العربي** ، المستقبل العربي.
- عيد بن حامد الشمري ، **حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية** ، **الواقع ..الطموح** ، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق ، **دور حوكمة الشركات في الإصلاحات الاقتصادية** ، 15/16 تشرين الأول .
- 11** عبد الناصر ابراهيم نور و اخرون ، مدى تأثير الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في الأردن ، دراسة تحليلية لأراء مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية ، 2014.
- 12** غضبان حسام الدين ، **مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية-** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص: تسيير منظمات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2014 .
- 13** محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري،الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2009.**
- 14** مقيص صبري و اخرون ، **واقع إقتصاد المعرفة و معوقات تكوينه في الجزائر** ، مجلة الباحث الاقتصادي ، الترقيم الدولي الموحد 1748-2335 ، الايداع القانوني 1612/2013.
- 15** مير أحمد، **السنارة**، دار عكاشة، الجزائر، 2023